فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، بزعامة ياسر عرفات، والمقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها، من اتفاقية اطار السلام الشامل، ورفضها لها، فلن يعرف الشرق الاوسط الأمن والاستقرار، بل على العكس، من المتوقع ان تشهد المنطقة مزيداً من الاضطرابات واعمال العنف، وخاصة اذا حاولت مصر واسرائيل، بمفردهما، تنفيذ تلك الاتفاقية بوسائلهما الخاصة دون اعتداد بمواقف الآخرين. ولا نقصد بذلك مواقف الدول العربية وحدها، سواء في ذلك دول جبهة الصمود والتصدي أو غيرها، بل ومواقف عدد من الدول الاوروبية الصديقة. فقد اعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، في تعليقه على نتائج قمة كامب ديفيد، بانه رغم نجاح المؤتمر في الظاهر، الا انه لا يمكن، في الواقع، التوصل الى حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ولقضية فلسطين، الا باشراك جميع الاطراف المعنية. واكد ذلك وزير خارجيته، في خطابه، مؤخراً امام الجمعية العامة للامم المتحدة.

«كما شارك هذا الرأي مستشار المانيا الاتحادية في بون. ولا نظن ان الرؤساء كارتر والسادات و[رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم] بيغن كانوا يرون عكس هذا الرأي عندما اعلنوا، في صلب الوثيقة الاولى لقمة كامب ديفيد، والتي تحمل توقيعاتهم، ان السلام في الشرق الاوسط، لكي يصبح معمراً، يجب ان يشمل جميع الذين تأثروا بالصراع [العربي ـ الاسرائيلي] اعمق تأثير.

«وتجاه هذا الاجماع في الرأي، من جانب الدول العربية وغيرها، يجب طرح الاتفاقية الاولى الخاصة بالسلام الشامل في الشرق الاوسط على الاطراف المعنية في مؤتمر دولي يشمل جميع هذه الاطراف، يعقد في جنيف او غيرها، تحت اشراف الامم المتحدة والدولتين العظميين الولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد السوفياتي، تجنباً للحسابات الدولية، وكما يقتضيه التنفيذ السليم لقرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨، الصادر في اعقاب حرب [تشرين الأول] أكتوبر. فمصر العروبة التي ضحت بأثمن ما لديها من أجل القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، لن تتخلى عن القيام بمسؤولياتها في هذا المجال، ليس لاعتبارات عاطفية، او اسباب تاريخية، ولكن لان الامن القومي لجميع دول المنطقة لا يتجزأ، ولا يمكن ان يتحقق سلام دائم وشامل في المنطقة الا اذا عمّت التسوية جميع اطراف النزاع» (**مذكرة مقدمة من مجموعة من النواب المستقلين إلى مجلس الشعب**، ص ٨ ـ ١٢).

اما الوثيقة الثانية التي تعكس موقف الوفد، فهي المذكرة التي قدمها عبد العزيز محمد المحامي الى احمد الخواجة، نقيب المحامين، وطالبه بعقد ندوة «لمناقشة الاوضاع الراهنة» (عام ١٩٧٨)، وعلى ان تكون المذكرة محور مناقشات واسعة، فوافقه النقيب. والمذكرة اعدها عبدالعزيز محمد بالاشتراك مع عبدالعزيز الشوربجي ومحمد عيد ومصطفى ابوالنصر، وكلهم وفديون. وعرضت المذكرة على فؤاد سراج الدين ووافق عليها دون أي اعتراض. وهي عبارة عن دراسة مفصلة لاتفاقيتي كامب ديفيد تبين اخطارهما، بالتفصيل، على مصر وعلى القضية الفلسطينية. فمثلاً ورد في المذكرة عن الجزء الخاص بمشكلة فلسطين في اتفاقيتي كامب ديفيد: «ومن ناحية أخرى، فانه لا عجب ان قال عنه الفلسطينيون، وقلنا معهم، انه يمثل تصفية شاملة للقضية الفلسطينية... وتصفية شاملة لحقوقهم المشروعة، وحقهم في تقرير المصير، وحقهم في اقامة دولتهم، وحقهم في العودة. كل هذه الحقوق التي اقرتها لهم الامم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك لاسباب وجيزة [هي]:

«١ ـ ان الشعب الفلسطيني اختصر ليكون ' السكان العرب في الضفة وغزة' وان ما عداهم ' لاجئين' يجري بحث عاجل وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين بين مصر واسرائيل والاطراف الاخرى المهتمة.

«٢ ـ انه، بعد كل هذه الاجراءات التي تجهض كل أمل للفلسطينيين في تحديد مصيرهم، لم تجر الاشارة ـ مجرد الاشارة ـ الى امكانية ـ مجرد امكانية ـ اقامتهم لدولتهم على أية ارض. بمعنى ان نهاية الحكم الذاتي لن تكون استقلالهم على الاطلاق، انما ترك الامر غامضاً، بل انه ترك واضحاً كل الوضوح. انه لن يكون في المنطقة الا دولتان (الاردن واسرائيل) ستجرى بينهما معاهدة سلام.

«٣ ـ ان ممثلي الشعب الفلسطيني هم ممثلو السكان بالضفة وغزة دون باقي الفلسطينيين. وجرى